



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
(مساعدة)

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٨

التصميم: **أوغاريت**
MARKETING • COMMUNICATIONS • MEDIA

الطباعة: دار القلم



من حفل التكريم السنوي للمتطوعين من اليمين: وزير العدل د.علي خشان، محافظ سلفيت العميد منير العبوشي، رئيسة بلدية رام الله وعضو الجمعية العمومية في المركز السيدة جانيت ميخائيل، رئيس مجلس الإدارة د. تيسير عاروري.

تأسيس المركز

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان هو استمرار لمركز الكويكرز للخدمات القانونية الذي تأسس في القدس عام ١٩٧٤ من قبل لجنة الصداقة الأمريكية (ومقرها الولايات المتحدة) . خلال العام ١٩٩٣ تم تعيين مجلس إدارة محلي وذلك كخطوة أولى نحو استقلاله ، وفي العام ١٩٩٨ تحول المركز إلى مؤسسة فلسطينية غير حكومية وغير ربحية ويدير أموره مجلس أمناء محلي وسجل في وزارة الداخلية الفلسطينية بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٠ ، تحت رقم (١٤٦) . ومن أهم أهداف المركز العمل على تعزيز وترسيخ العدالة والديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان واحترام سيادة حكم القانون ، والمساهمة في إرساء أسس المجتمع المدني ، بالإضافة إلى العمل من أجل تطبيق معاهدات واتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان .

فمنذ أن تأسس برنامج المساعدات القانونية وهو يضطلع بدور هام في المناطق الفلسطينية تحت الاحتلال ، من خلال تقديم المساعدات والاستشارات القانونية النوعية المجانية للجمهور الفلسطيني تحت الاحتلال والتي تهدف إلى محاولة إعادة التوازن لعلاقة مجحفة يخوضها الأفراد العزل في مواجهة دولة الاحتلال .

ومن ضمن نشاطات المركز مساعدة الأفراد والجماعات في التصدي لمصادر الأراضي والاستيطان وسحب الهويات المقدسية ، والقيود على حق الفلسطينيين في الإقامة والسكن والتنقل . ويتم ذلك إما بواسطة تقديم الإرشادات القانونية اللازمة ، أو من خلال التمثيل القانوني في المحاكم المختلفة الإسرائيلية والفلسطينية . ويقوم بذلك طاقم المركز المؤلف من محامين مجازين لدى النقابتين الإسرائيلية والفلسطينية، هذا بالإضافة إلى العمل على توسيع الثقافة القانونية من خلال عقد ندوات وإصدار نشرات توزع على الفلسطينيين في مختلف المناطق ، ويتبع المركز ومن أجل إنجاز برامج سياسة الجمع ما بين العمل داخل المركز وإشراك أكبر عدد ممكن من المتطوعين والمهتمين من خارج المركز عن طريق توكيلهم ببعض المهام لإنجازها لحساب المركز . ويولي المركز اهتماماً خاصاً للقضايا العامة التي تمس المجتمع الفلسطيني عن طريق المساهمة في إرساء سلطة القانون وتعزيز قيم المشاركة والديمقراطية والتسامح.

الرؤية والرسالة

الرؤية: المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني تحكمه سيادة القانون.

الرسالة

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهمشة بغض النظر عن مرتكبيها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

الأهداف الإستراتيجية

- 1- المساهمة في تسهيل حياة الضحايا الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني.
- 2- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية.
- 3- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون.
- 4- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسسي.



من مظاهره بمناسبة الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (مساعدة)

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٨

مقدمة:

جرى إعداد هذا التقرير في ذروة العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وقبل أن تتضح نتائج ذلك العدوان، الذي من المؤكد أنه انطوى على مخالفات جسيمة لائحة لاهي المتعلقة بقوانين الحرب لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، من حيث عدم التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، واستهداف منشآت مدنية، مثل دور التعليم والعبادة والمراكز الصحية ووسائل الإعلام ومراكز الشرطة المدنية والاحياء السكنية. ورغم أن الهجمات الصاروخية من غزة على المدنيين في إسرائيل هي أيضاً مخالفة لقوانين الحرب، إلا أن الرد الإسرائيلي غير متناسب وتميز باستخدام القوة القصوى والاسلحة المحرمة، فضلاً عن أن العدوان الإسرائيلي صادر عن دولة عضو في الامم المتحدة في حين أن الهجمات الصاروخية تتم بايدي مجموعات مسلحة غير رسمية فضلاً عن عدم جواز عقاب كل سكان قطاع غزة.

لا يتطرق التقرير كما اسلفنا إلى نتائج العدوان وجهود المركز في هذا المجال، لأنه يغطي الفترة حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

ملخص تنفيذي:

شهد المركز مزيداً من الاستقرار الداخلي، حيث كان عام ٢٠٠٨ الأول لبدء تطبيق الخطة الخمسية (٢٠٠٨-٢٠١٢) التي أقرها مجلس الإدارة استناداً إلى نتائج التقييم الخارجي للمركز. فقد حصلنا على تمويل إضافي وشركاء جدد، وتمكنا بفضل ذلك من تخصيص الموارد لمعالجة نقاط الضعف التي اشار اليها التقييم.

ويخلص هذا التقرير نجاحات المركز خلال عام ٢٠٠٨ والتحديات التي واجهها، وتمكنه من توفير الحماية القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الانسان من خلال تمثيلهم في لجان الاعتراض العسكرية التابعة للاحتلال والمحاكم الاسرائيلية وكذلك في المحاكم الفلسطينية، وتوعيتهم بشأن حقوقهم وسبل الدفاع عنها.

فقد تبني المركز وأكمل العمل في ما مجموعه ٩٦٩ ملفاً أعلق ٥٣٣ ملفاً منها، من بينها ٤١٩ ملفاً اغلقت ايجاباً بمعنى استصدار قرارات لصالح الضحايا. بعض الملفات يخص عائلة وأخرى تخص عدة عائلات وبعضها يمس قطاعاً واسعاً في المجتمع، حيث يمزج المركز عمله في التمثيل الفردي وتبني قضايا جماعية في برنامج المصلحة العامة،

الذي تستخدم فيه انشطه داعمة مثل الحملات الاعلامية والتنسيق والتشبيك الذي يعد أحد الاستراتيجيات الهامة لعمل المركز. وإذا أخذنا التمثيل القانوني لوحده، فقد أورد التقرير أننا وفرنا على الضحايا ما يقارب ٩٠٠ ألف دولار كانوا سوف يدفعونها كأتعاب للمحامين لو لم يقدّم المركز بهذه المهمة. ولعل الأهم أن المركز يعمل في قضايا ومناطق لخدمة شرائح تعاني من الإهمال وفي مجالات ينفرد بالعمل عليها، مع تجنب الازدواجية مع المؤسسات الأخرى، وفي المجالات التي لا تحظى باهتمام من الآخرين.

أ. البيئة الخارجية لعمل المركز:

جاءت النهاية الدامية لعام ٢٠٠٨ في الأراضي الفلسطينية اعلاناً مدوياً عن عدم مصداقية الوعد الأميركي بقيام دولة فلسطينية وفق رؤية الرئيس الأميركي قبل نهاية العام نفسه، وتعبيراً عن فشل مسار قمة انابوليس، التي لم تنجح لا في وقف الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية، ولا في إحداث تغيير ايجابي ملموس على حياة الفلسطينيين. فقد شهد عام ٢٠٠٨ مزيداً من القيود على حركة الفلسطينيين مع تعميق الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة سياسياً وتعزيز فصلهما جغرافياً.

ان هذه التطورات تؤكد أن محاولات حل القضية الفلسطينية خارج الأطر الدولية وبالالتفاف على القرارات الأممية ذات الصلة وبغياب استراتيجية فلسطينية واضحة، لن تؤدي سوى إلى مزيد من القتل والدخول المتكرر في دوامات عنف لا تنتهي. ان تهرب المجتمع الدولي من امكانية الزام إسرائيل بالامتنال لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وعدم جدية الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف في تحمل مسؤولياتها وفق المادة الاولى من اتفاقية جنيف الاولى، والبروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧، يعكس نفاق



اعتداءات من المستوطنين على اراضي المواطنين

المجتمع الدولي في التزامه بقيم العدالة والحرية ومبادئ القانون الدولي.

ان عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وبضمنها منظمات حقوق الإنسان ليس بمقدوره سوى تقليل الضرر الناتج عن استمرار الاحتلال، ولذا فإن أكبر دعم يمكن لداعمي الدفاع عن حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية تقديمه، هو الدفع للزام إسرائيل بالقانون الدولي، والذي بات واضحاً أنه لن يتم دون فرض عقوبات على إسرائيل اسوة بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والذي لم يكن لينتهي لولا الإرادة الصلبة للمجتمع الدولي التي دعمت نضال شعب جنوب إفريقيا.

لقد حصل تطور إيجابي في الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٨ ولكن هذا التطور هش ومؤقت بسبب اعتماده على زيادة المساعدات الخارجية، وليس ناتجاً عن ايجاد مناخ استثماري أفضل ورفع القيود عن الاقتصاد والموارد الفلسطينية.



اجتماع اهالي الشهداء المحتزة جثامينهم . طوباس



احدى ورشات العمل حول قضايا الحقوق الإقتصادية والاجتماعية في القدس



جانب من اجتماعات المجالس المحلية في قلقيلية



ورشة تدريبية للطاقم



زيارة ميدانية لأحد التجمعات المهدة بالتشريد قرب عقربا

فالدول المانحة تهدر أموالها اذا لم تقم برفد الدعم المادي بدعم سياسي، لأن بإمكان إسرائيل تدمير ما بينيه مجتمع المانحين في عشر سنوات خلال أقل من أسبوع من العدوان.

وعلى المستوى الفلسطيني الداخلي شهدنا استمرار حالات خرق حقوق الإنسان، من حيث الاعتقالات السياسية بشكل مخالف للقانون، والتضييق على عمل الجمعيات والمس بحرية التعبير وإعداد الأجهزة الأمنية لقمع الشعب وحرياته، بدل توظيف المصادر لتطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والخدمات الصحية.

وفي المحصلة فإن حالة حقوق الإنسان الفلسطيني تشهد تدهوراً مستمراً وسيبقى الأمر كذلك ما دام الاحتلال قائماً، وما دام الأمن بمعناه البوليسي هو الذي يوجه السلطات القائمة، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث هناك تواطؤ على عدم تفعيل الحياة الديمقراطية، وأحد الأدلة عليه أن عام ٢٠٠٨ شهد انتهاء ولاية الدفعة الأولى من المجالس البلدية المنتخبة، دون وجود أي جدول زمني أو حتى حديث عن انتخابات سوى لأغراض تكتيكية لخدمة المنافسة والانقسام السياسي، مثل تركيز النقاش على شرعية ولاية الرئيس عباس، مع استمرار تعطيل مظاهر الحياة الديمقراطية وأخطرها شلل المجلس التشريعي وغيابه الكامل في التشريعات ومراقبة اداء السلطة التنفيذية.

ب. البيئة الداخلية لعمل المركز:

كان عام ٢٠٠٨ هو العام الأول من تطبيق الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ التي وضعت إثر التقييم الخارجي لعمل المركز، كما بدأنا بتنفيذ توصيات التقييم الرامية إلى سد الثغرات في عمل المركز، والتي كان من بينها إيلاء اهتمام أكبر بوضع فرع القدس، حيث تم نقل الفرع إلى مكتب أكثر ملائمة لاحتياجات العمل واستقبال الجمهور، وتزويده بالاحتياجات الناقصة وتطوير الأجهزة البالية، وتوظيف مدير للفرع. كما تم نقل مكتب محافظة سلفيت إلى مركز المحافظة وتوظيف باحثة ميدانية متفرغة فيه، وتمكن المركز في مدينة القدس من توسيع خدماته عن طريق تجنيد مشروعين مخصصين للمدينة، أحدهما مشروع العيادة القانونية التي تقدم خدماتها في الضواحي (الرام - أبو ديس - بيت حنينا- البلدة القديمة)، وتفرغ محامين إضافيين لها، والمشروع الآخر ممول من مؤسسة ايبالا الاسبانية للعمل في أربعة مواقع إضافية وتم توظيف محام على هذا المشروع، كما تم توظيف محامية بدل اخرى مستقلة، ومنسقة مشاريع.

وبذلك وصل عدد العاملين في المركز مع نهاية ٢٠٠٨ إلى ١٧ (منهم خمس نساء)، من بينهم سبعة محامين، ١٣ موظفاً بوظائف كاملة و ٤ بوظائف جزئية (مقارنة مع ١٣ موظفاً عام ٢٠٠٧، إثنان منهم بوظائف جزئية). وهذا ما يعكس استقراراً أكبر.

كما طور المركز صفحته الإلكترونية والتغطية الاعلامية لفعالياته ونشاطاته، والاستثمار في تطوير قدرات طاقمه من خلال الدورات وورش العمل المتاحة.

مقارنة ما بين النتائج المخططة و النتائج المنجزة

فيما خطط المركز لتبني ومتابعة ٣٤٤ قضية جديدة فقد تبني فعلاً ٥٦٧ ملفاً جديداً بفضل زيادة مصادره خلال العام وبذلك تابع ما مجموعه ٩٦٩ قضية منها ٤٠٢ قضية متراكمة من السنة الماضية. وأغلق المركز ٥٣٣ قضية، منها ٤١٩ قضية أغلقت إيجاباً، و ٢٨ قضية أغلقت سلباً، و ٨٦ قضية غير ذلك. وتعود زيادة الملفات إلى حصولنا على تمويل إضافي بعد اقرار الخطة.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن مقارنة الأنشطة المنجزة بتلك المخطط لها في الملخص التالي.

١- التمثيل القانوني

١,١ قضايا المصلحة العامة.

خطط المركز لتبني ومتابعة ٤ قضايا خلال عام ٢٠٠٨، ولكنه قام بتبني ٥ قضايا، واستمر العمل في ٢٠ قضية متراكمة من السنوات السابقة.

تم اغلاق ١٠ قضايا، اثنتان بشكل إيجابي وواحدة سلبي، و ٧ قضايا أوقف العمل بها مؤقتاً، لعدد من الاسباب بعضها يتعلق بتغير بعض الإجراءات، أو لجمع المزيد من المعلومات، وبعضها بسبب صدور قرارات من المحاكم الإسرائيلية، تجعل من الصعب التوجه مجدداً للمحاكم في نفس الموضوع.

كان من المفروض أن يعمل المركز في قضية تتعلق بموضوع المياه، ولكن طبيعة الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية في هذا الموضوع حدت من إمكانية المتابعة القانونية، حيث أن الوضع السياسي لا يسمح بالتوجه للمحاكم الإسرائيلية ضد قرارات يكون الجانب الفلسطيني طرفاً فيها.

كما تم تبني قضية الفصل التعسفي من الوظيفة العمومية استجابة لمتطلبات حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، بعد حالة الانقسام الفلسطيني (أنظر ملحق رقم ٤).

٢,١ قضايا الأراضي.

خطط المركز لتبني ومتابعة ٦ قضايا خلال عام ٢٠٠٨، ولكن تم تبني قضية إضافية تتعلق بالاعتداءات المتزايدة من قبل المستوطنين، ليصبح عدد القضايا التي تم تبنيها ٧ قضايا، كما تابع المركز العمل في ٢٠ قضية متراكمة من السنوات السابقة. تم إغلاق ٥ قضايا، واحدة إيجاباً وأخرى بشكل سلبي وثلاث قضايا غير ذلك، وذلك لأسباب تتعلق بالموكلين.

٣,١ قضايا هدم المنازل والمنشآت الزراعية والترحيل القسري.

خطط المركز لتبني ما بين ٤٠ - ٥٠ قضية خلال العام ٢٠٠٨، ولكن بسبب تصاعد الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بأوامر الهدم الإسرائيلية، وتزايد وتيرة الهدم والترحيل

لخلق أمر واقع أثناء مفاوضات الوضع النهائي، فقد وصل عدد القضايا المتبناه إلى ٨٥ قضية خلال العام المنصرم، منها ١٠ قضايا تتعلق بالترحيل القسري للبدو في المناطق المصنفة C حسب الاتفاقيات المرحلية، والباقي يتعلق بهدم المنازل والمنشآت الزراعية. كما تابع المركز العمل في ١٦٠ قضية متراكمة من السنوات السابقة، نصفها لدى المحكمة العليا (انظر ملحق رقم ٥).

٤,١ قضايا العائلة المقدسية.

خطط المركز لتبني ١٠٠ قضية، تخص هذه القضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية حملة الهوية المقدسية، كما استمر العمل في ٥٧ قضية من الاعوام الماضية.

تبنى المركز حوالي ٣٠٠ قضية في هذا المجال حيث حصلنا على مشروع إضافي خاص بهذا النوع من القضايا، وشملت هذه القضايا بالإضافة للمتابعة القانونية في المحاكم، تقديم خدمات قانونية مثل ملفات حلف يمين، تعبئة نماذج وإرسالها للداخلية أو مؤسسة التأمين، وتقديم اعتراضات على ضريبة الأملاك (الارنونا).

وبهذا فإن المركز تبنى ٢٠٠ قضية إضافية في هذا المجال، وجاء هاذ الانحراف لعدد من الأسباب:

١. تزايد الحاجة لهذا النوع من الخدمات في مدينة القدس، خصوصاً بعد إكمال بناء جدار الفصل العنصري.

٢. المنحة التي حصل عليها المركز من مؤسسة إيبالا كمشروع خاص بالعمل في منطقة القدس، والتي ساعدته في تطوير العمل في مدينة القدس وتقديم الخدمات القانونية والتوعوية.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن المركز يشرف على عمل ٤ عيادات قانونية منتشرة في أنحاء القدس، تقدم الخدمات القانونية المختلفة للمقيمين وذلك بالتعاون مع الائتلاف الأهلي للمؤسسات المقدسية (أعداد المخدمين بمشروع العيادة غير مشمولة في التقرير العام، بسبب صدور تقرير منفصل).

٥,١ حرية الحركة والتنقل.

خطط المركز لتبني ١٥٠ قضية في هذا المجال تشمل تصاريح الدخول إلى إسرائيل للعمال والتجار والحالات الإنسانية، وكذلك زيارات السجون للعائلات الممنوعة من زيارة أبنائها، وكذلك المنع من السفر للخارج.

تبنى المركز في هذه الفترة ٦٧ قضية جديدة فقط. ويعود السبب في إنخفاض العدد الذي يتبناه المركز من قضايا تتعلق بحرية الحركة والتنقل إلى الإجراءات الإسرائيلية الجديدة، والتي بموجبها يتم منع المتضررين من حقهم في تقديم اعتراضات لدى المستشار القضائي الإسرائيلي من خلال محامين (انظر ملحق رقم ٦).

٦,١ الفصل التعسفي من الوظيفة العمومية.

لم يخطط المركز لتبني قضايا في هذا الموضوع، ولكن المستجدات السياسية، وحالة حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية جعلت من هذا الموضوع أولوية للمؤسسات التي تقدم التمثيل القانوني. كما حولنا جزءاً من طاقتنا الموجهة لمفادات حرية الحركة إلى قضايا الفصل التعسفي، وبناءً عليه فقد تبني المركز لهذا العام ٤٠ قضية، وخطط لتبني ٥٠ قضية للعام ٢٠٠٩ (للتفاصيل أنظر الملحق رقم ٧).

٧,١ حملة استعادة جثامين الشهداء المحتجزة.

حملة جديدة باشر المركز في تنفيذها في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، تتعلق بجثامين فلسطينيين و عرب استشهدوا في أعمال عسكرية مع جيش الاحتلال أو استشهدوا أثناء مواجهات خلال الانتفاضة الأولى والثانية، وقام جيش الاحتلال باحتجاز جثامينهم في ثلاثيات أو قام بدفنها في مقابر تعرف بمقابر الأرقام. قام المركز بتوثيق ٢٠٦ حالات، وافتتح موقعاً إلكترونياً لجمع المعلومات ونشرها. ٤٩ حالة يقوم محامو المركز بمتابعتها قانونياً، وسيستكمل العمل في بقية الحالات في العام ٢٠٠٩، (للتفاصيل أنظر ملحق رقم ٨).

٨,١ قضايا متنوعة.

في إطار توثيق علاقات المركز مع المجتمع المحلي وتوسيع دائرة المنتفعين في المناطق الريفية والمهمشة، خصوصاً القرى والبلدات التي تعاني من آثار الجدار العنصري، فقد وسع المركز عدد المجالس القروية التي تتعاون في تنفيذ برامج مختلفة، خصوصاً في منطقة الأغوار مثل فصايل والجفتك والفارسية والعقبة، وفي الجنوب تعاون المركز بشكل جيد مع بلدية إذنا التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٥٠٠٠ مواطن، يعانون من ضائقة سكنية شديدة دفعت أكثر من ٥٠ عائلة للبناء خارج المخطط الهيكلي وبالتالي أصبحت منازلهم مهددة بالهدم.

هذا بالإضافة إلى استمرار علاقة المركز مع عدد كبير من المجالس القروية خلال السنوات السابقة، وفي هذا السياق فقد عقد المركز اجتماعات عامة في كل من قرى نعلين، العقبة، الزاوية، خربة جبارة، طوباس، الخضر، وإذنا.

٢- التنسيق والتشبيك:

حافظ المركز على استراتيجيته المبنية على مستوى عالٍ من الانفتاح، سواء مع مؤسسات حقوق الإنسان، أو المنظمات الأهلية الأخرى، وكذلك مع الدوائر الحكومية ذات الصلة بعمله.

وخصص المركز لذلك جزءاً كبيراً من وقت العاملين فيه لهذه المهمة، المبنية على هدف محاولة تجنب الازدواجية والتكرار من ناحية والاستفادة من نقاط قوة المؤسسات الشريكة والحليفة وتعظيم النتائج جراء ضم القدرات من ناحية أخرى. وفيما يلي أهم الائتلافات التي يشارك بها المركز:-

١. استمرار العضوية في اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والمشاركة النشطة في قيادة عملها وانشطتها.
 ٢. استمرار العضوية في الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ولعب دور هام من خلال إدارة مشروع العيادة القانونية لصالح الائتلاف وعضوية لجنته القانونية.
 ٣. تفعيل عضوية المركز في الائتلاف الأهلي من أجل القدس.
 ٤. مواصلة النشاط في اطار ائتلاف الرقابة على الحريات العامة الذي نشأ بعد استيلاء حماس على السلطة في غزة وتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية. وهناك جهود لتطوير هذا الائتلاف إلى تحالف دائم عبر إعادة تنشيط فكرة مجلس منظمات حقوق الإنسان.
 ٥. العمل مع الحملة الأهلية من أجل حق الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، والتي اثمرت جهودها إضافة إلى توفر مناخ سياسي ايجابي في استصدار عشرات آلاف طلبات جمع الشمل، ممن كانوا يقيمون بصورة تصنفها إسرائيل غير قانونية في الأراضي الفلسطينية.
 ٦. المشاركة في الائتلاف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام.
 ٧. المشاركة في ائتلاف مناهضة التعذيب.
 ٨. عضوية الهيئة العليا للدفاع عن الاسرى.
 ٩. استضافة صندوق العون القانوني للفلسطينيين.
 ١٠. التعاون مع مؤسسة « بمكوم » الإسرائيلية في إصدار تقرير حول سياسة هدم المنازل التي تتبعها سلطات الاحتلال في مناطق « C ».
- فضلاً عن قيادة المركز لحملة دفاع ومرافعة الاولى لاستعادة جثث الشهداء والكشف عن مصير المفقودين والثانية للدفاع عن البدو.

كما شارك المركز في ائتلافات مؤقتة مثل مشروع الكرامة الإنسانية الذي ينفذه مركز الحقوق في جامعة بيرزيت، والائتلاف الأهلي لمدونة السلوك واللجنة الشعبية لنصرة غزة والعديد من المبادرات محدودة المدة ونطاق العمل، وهو ما يعكس رغبة المركز وانفتاحه على التعاون مع كل المبادرات الرامية لتحسين حالة حقوق الإنسان وخدمة الضحايا.

٣- التوعية والتدريب.

١,٣ المتطوعون:

حرص المركز خلال السنوات الماضية على تجنيد مجموعة من المتطوعين، وتدريبهم من أجل مساعدة طاقم العاملين في المركز في تنفيذ برامجهم المختلفة، ويمكن القول في هذه المرحلة أن عمل هؤلاء المتطوعين يشكل عاملاً مهماً في النجاحات التي يحققها المركز. حيث يقوم هؤلاء المتطوعون بالتنسيق للاجتماعات العامة، وإيصال رسالة المركز إلى جمهور المنتفعين، ومساعدتهم في تحضير الأوراق والوثائق الضرورية

للمتابعة القانونية، ويساعدون في التوجه للمؤسسات الرسمية والشعبية وتنظيم الفعاليات التضامنية عند الحاجة.

وقد لعب متطوعو المركز دوراً مهماً في قضايا هدم المنازل والتهجير القسري، وقضايا الأراضي، وكان لهم دور مميز في حملة استرداد جثامين الشهداء المحتجزة. ويحرص المركز على تدريب وتأهيل هؤلاء المتطوعين بشكل يمكنهم من تنفيذ النشاطات بأكبر نجاعة ممكنة.

ويشارك هؤلاء المتطوعون في وضع خطة عمل المركز السنوية، ولهذا الغرض فقد نظم المركز يوماً مفتوحاً حضره أكثر من ١٢٠ متطوعاً، و مجموعة كبيرة من المؤسسات الأهلية والرسمية ورؤساء وأعضاء مجالس قروية وبلدية.

عقد هذا اللقاء في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣٠، وفي هذا اللقاء قام رئيس مجلس الإدارة ومدير عام المركز بمشاركة وزير العدل الفلسطيني بتكريم مجموعة من المتطوعين الذين كان لهم دور مميز خلال ٢٠٠٨، وفيما يلي قائمة بأسماء المتطوعين ونبذة عن كل منهم/ن:-

١. الحاج سامي صادق - رئيس مجلس قروي العقبة

لم تمنعه الاعاقة الجسدية من تولي مسؤولية مجلس قروي العقبة الغير معترف بها من قبل الاحتلال، حيث أن جميع منازلها ومنشأتها العامة والزراعية تلقت اخطارات بالهدم، ويخوض معركة متعددة المستويات لمنع التهجير الجماعي للقرية. يعمل المركز حالياً على انقاذ هذه القرية المكافحة والتي أصبحت نموذجاً في مواجهة سياسة التهجير العنصري التي تنتهجها دولة الاحتلال في مناطق الأغور. وفي كل عمل يكون للحاج سامي مساهمة كبيرة فيه رغم المصاعب الناشئة عن إعاقته، والتي تسبب بها الاحتلال.

٢. محمد مليحات/ كعابنة

عندما بدأت حكومة الاحتلال بتطبيق سياسة التهجير للبدو، وتقليص المناطق المسموح لهم بالتواجد فيها، عمل السيد محمد مليحات بالتعاون مع لجان الدفاع عن الأراضي والمؤسسات التنموية، من أجل نصره قضية البدو، ومنع تهجيرهم وتوفير مقومات الصمود، وقد نشط السيد محمد في تسهيل عمل المركز في الدفاع عن عائلات بدوية تقيم في منطقة أريحا والأغوار، حيث كان لمجهوده الأثر الواضح في تسهيل عمل طاقم المركز، وحصوله على أمر احترازي من المحكمة العليا الإسرائيلية بتجميد قرار الترحيل.

٣. أمين البياض

من المتطوعين الناشطين في محافظة الخليل، متطوع مع المركز منذ فترة طويلة، يساهم في التنسيق لجميع نشاطات المركز في المحافظة، وكان له مساهمات كبيرة في حملة استعادة جثامين الشهداء المحتجزة، وقضية هدم المنازل في إننا.

٤. فريال أبو هيكل

من النشاطات من مدينة الخليل، وتحديدًا في حي تل الرميذة البلدة القديمة، مديرة لمدرسة بنات في قلب البلدة القديمة، وفي مواجهة مستمرة مع المستوطنين، ناشطة وفاعلة في تنظيم النشاطات الاحتجاجية وايصال معاناة البلدة القديمة لكل وسائل الاعلام ومنظمات التضامن الدولي.

٥. جودت بني عودة

رئيس بلدية عقربا في محافظة نابلس، عمل جاهداً في سبيل تأمين التمويل اللازم لتطوير الخدمات الاساسية في البلدة، ساهم في تطوير منطقة « خربة الطويل» التي يقطنها مربي الماشية، وتساهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي، ولكن إجراءات الاحتلال لم تتركه يكمل المشروع، وصدرت قرارات هدم لكل البيوت والمنشآت الزراعية وشبكة الكهرباء. ومن ثمرة التعاون بين المركز ومجلس بلدي عقربا فقد استطاع المركز تجميد قرارات الهدم وتثبيت منازل ومصادر معيشة ١٥ عائلة.

٦. هاني عامر

مزارع بسيط من قرية مسحة بمحافظة سلفيت، بعد اقامة الجدار العنصري كان من المفروض أن يخترق الجدار منزله، ولكنه وقف في مواجهة جرافات الاحتلال حتى اجبرها على تغيير مسار الجدار، ليصبح يحيط بيته من كل الجهات دون أن تهدمه، ورغم ذلك لم يترك منزله برغم مضايقات الجنود والمستوطنين، أصبح رمزاً من رموز مواجهة الجدار والصمود، ليس فقط في منطقة الشمال بل في كل مناطق الضفة الغربية.

٧. العميد منير العبوشي/ محافظ سلفيت

منذ تسلمه منصبه كمحافظ لسلفيت وسع علاقاته مع مؤسسات المجتمع المدني، للتعرف على احتياجات المواطنين وشكاويهم، ساهم بشكل فعال في وضع حد للفلتان الأمني والتجاوزات التي كانت تحصل في المحافظة، ناشط في مجال مواجهة الاستيطان، وتوفير احتياجات المواطنين للصمود في اراضيهم.

٨. الصحفية منى القواسمي

من الصحفيات الملتزمات بأصول المهنة، تعمل في صحيفة القدس اليومية، هموم المقدسيين همها الأول، ساهمت بشكل مهني في فضح الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تفريغ المدينة من مواطنيها الفلسطينيين، وناشطة ضمن حملات التوعية والمناصرة التي تنفذ في مدينة القدس.

٢,٣ اللقاءات العامة: نظم المركز مجموعة من الدورات الإرشادية لعدد من المتطوعين وأعضاء مجالس قروية شملت المشاركين في ورش مخصصة لمناطق الأغوار، الخليل، طولكرم، سلفيت، قلقيلية، ومنطقة القدس.

٣,٣ الدورات: نظم المركز عدداً من اللقاءات التثقيفية والتدريبية للمتطوعين في الخليل ، طولكرم، قلقيلية، وفي محافظات سلفيت ورام الله والأغوار ، وكان ضمنها دورتا تدريب للشباب في مجال حقوق الإنسان.

٤- التحديات - المعوقات - توصيات:

خارجياً:

التحدي: تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على حالة حقوق الإنسان في الضفة والقطاع (الاعتقالات السياسية، الاغتيالات، التعذيب، الفصل من الوظيفة العمومية، تقييد عمل الجمعياتالخ).

توصية ١: تعزيز العمل من خلال بناء التحالفات وتقوية صوت المدافعين عن حقوق الإنسان.

التحدي: ■ ضعف الجهاز القضائي الفلسطيني (رغم حصول بعض التقدم).
■ شلل المجلس التشريعي الفلسطيني.

توصية ٢: استخدام الحملات ونشاطات الضغط للتأثير على السياسات العامة.

التحدي: تغيير الإجراءات الاحتلالية في التعامل مع الفلسطينيين (مثل فرض مزيد من القيود على حرية الحركة الذي يؤثر جزئياً على التزامنا بالنشاطات المخطط لها).

توصية ٣: الاحتفاظ بالمرونة لاعادة توجيه المصادر الداخلية للمركز وبناء الخطة على أساس ٨٥٪ من طاقة المركز، وإبقاء ١٥٪ طاقة احتياطية للاستجابة للاحتياطات وتنفيذ نشاطات غير مخطط لها.

التحدي: تصعيد الإجراءات الاحتلالية في القدس (هدم المنازل، والتعقيدات الناشئة من استكمال بناء جدار الفصل العنصري).

توصية ٤: تطوير مبادرات المناصرة الدولية من خلال الائتلافات المقدسية، حيث أن القضاء عاجز عن التأثير في الحقوق الجوهرية للمقيمين .

التحدي: المتطلبات المختلفة لكتابة تقارير الممولين (حيث أننا بعد كتابة تقرير عام نعيد كتابته أربع مرات على الأقل انسجاماً مع النماذج المختلفة للممولين).

توصية ٥: فتح نقاش مع الممولين لمحاولة توحيد نماذج التقارير .

التحدي: اتفاقيات التمويل قصيرة الأمد (ثلثا التمويل بموجب اتفاقيات لسنة - سنة ونصف).

توصية ٦: فتح حوار مع الممولين للانتقال إلى اتفاقيات تمويل لثلاث سنوات على الأقل.

التحدي: تدهور اسعار صرف الدولار عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ رفع مصاريف المركز بمعدل ٢٠٪.

توصية ٧: مراقبة تأثير تضارب أسعار العملات وإدارة التدفقات النقدية بكفاءة أعلى.

داخلياً:

التحدي: عدم وضوح النقاش الداخلي على مستوى المركز وخاصة مجلس الإدارة والطاقم حول برنامج المصلحة العامة الذي يتطلب هيكلية مختلفة، مع إدراك المخاطر المحيطة به.

توصية ٨: إعداد دراسة أكثر عمقاً ومحاولة التعلم من تجارب دول أخرى وبناء توقعات حول تأثير التحول على بنية المركز وموازناته.

توصية ٩: المحافظة على الدفاع عن الحقوق الفردية وخاصة في المجالات الممكن تحقيق نتائج بها والتي لا تغطيها أي مؤسسة أخرى.

التحدي: وجود تسجيلين للمركز، في القدس لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية وفي المناطق الفلسطينية الأخرى لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، مع وجود فروق قانونية وضريبية ومستويات معيشية مختلفة، تثقل العبء الإداري والخشيه من نشوء ثقافتين مؤسسيين.

توصية ١٠: استكمال العمل لجسر الفجوات كما أظهرتها نتائج التقييم، وتشكيل لجنة استشارية تدعم عمل المركز في القدس.

التحدي: ضعف نظام التقارير، وضعف التغطية لنشاطات ومواقف المركز للناطقين بالانجليزية، وبالتالي ضعف ترويج نجاحات المركز.

توصية ١١: تطوير القدرات الداخلية عن طريق:

- توظيف منسق/ة لنشاطات المناصرة.
- تطوير قاعدة معلومات متطورة توفر المعلومات المناسبة في الوقت المطلوب.

التحدي: ضعف جوانب العمل القانوني

توصية ١٢: تفعيل دور اللجنة الاستشارية .

التحدي: نسبة النجاح المتدنية في قضايا الأراضي، حيث أن ما يقال عن مصادرات جديدة في أغلبيتها تفعيل لمصادرات قديمة وفوات أوان الاعتراض عليها.

توصية ١٣: إعادة دراسة وتقييم الملفات الموجودة واتخاذ ما يلزم بها، ووضع معايير جديدة بقبول قضايا إضافية.

٥- تشكر للشركاء والداعمين:

يتقدم المركز بالشكر لشركائه الاستراتيجيين الذين ليس فقط واصلوا دعم برامجه لعام ٢٠٠٨، بل وافقوا مشكورين على زيادة هذا الدعم لمساعدة المركز في عملية التطوير المؤسسي أثر التقييم الخارجي الذي تم اجراؤه والذي اكدت نتائجه على التأثير الايجابي العالي لبرامج المركز في حياة الأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وهم:-

(CAFOD) Catholic Agency For Overseas Development

(وكالة التنمية الكاثوليكية لما وراء البحار)

Bread For The World

(الخبز من أجل العالم)

Ford Foundation

(مؤسسة فورد)

Irish Aid

(الممثلة الايرلندية)

ويرحب بالمولين الذين دعموه لأول مرة:-

Danish Aid

(الممثلة الدنماركية)

The NGO Development Center

(مركز تطوير المؤسسات الأهلية)

Institute of Political Studies for Latin America and Africa (معهد

الدراسات السياسية لأمريكا اللاتينية وأفريقيا) (مؤسسة ايبالا الاسبانية)

Norwegian Representation

(الممثلة النرويجية من خلال دعم مشروع العبادة القانونية)

الملاحق

١. مؤشر التأثير (Impact) جدول توزيع القضايا.
٢. مؤشر التطور الكمي جدول أعداد القضايا المتراكمة خلال أحد عشر عاماً.
٣. مؤشر الفعالية (Efficiency) حساب تكاليف الملفات التي فتحت عام ٢٠٠٨، مقارنة مع تكاليف متحفظة في القطاع الخاص.
٤. دراسة حالة، قضايا المصلحة العامة.
٥. دراسة حالة: قضايا هدم المنازل.
٦. دراسة حالة: قضايا العائلة.
٧. دراسة حالة: قضايا حرية الحركة.
٨. الفصل التعسفي.
٩. حملة استعادة جنامين الشهداء والمفقودين.

ملحق رقم (١١) مؤشر التأثير (Impact) جدول توزيع القضايا

ملاحظات	التماسات	رقم المتابعة	غير ذلك	سلباً	إيجابياً	مغلقة	مشاركة	قضايا قيد التنفيذ	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	عدد الملفات ال مخطط لها	نوع القضية
	3	15	7	1	2	10	20	5	25	4	المصلحة العامة
	0	22	3	1	1	5	20	7	27	6	الأراضي
ارتفاع وتيرة الإجراءات الإسرائيلية في هذا النوع من القضايا	87	201	11	1	2	14	160	55	215	40 - 50	هدم المنازل الحق في السكن والمعيشة
	5	37	0	0	0	0	17	20	37		
	3	10	0	0	0	0	0	10	10		
سبب الزيادة الكبيرة وجود مشروع إضافي	0	17	10	0	156	166	25	158	183	50	حقوق اقتصادية
	2	19	12	2	140	154	32	141	173	50	حقوق اجتماعية
سبب الانخفاض تغيير التعليمات الإسرائيلية الخاصة بحرية الحركة (التفصيل في التقرير) تم تبني هذه القضايا بديلان حرية الحركة.	0	0	18	6	19	43	22	21	43	150	مخيم السفر
	0	10	8	4	67	79	55	34	89		زيارات السجن
	0	2	14	13	15	42	32	12	44		التصاريح
	2	40	0	0	0	0	0	40	40	—	الفصل التعسفي
	0	49	0	0	0	0	0	49	49	—	حملة استعادة الجثامين
	0	14	3	0	17	20	19	15	34	34	قضايا متنوعة
	102	436	86	28	419	533	402	567	969	344	المجموع
											استشارات قانونية
											المجموع الكلي

ملحق رقم (٧) مؤشر التطور الكمي جدول أعداد القضايا المتراكمة خلال أحد عشر عاماً.

السنة	إجمالي القضايا التي تم معالجتها خلال السنة	قضايا جديدة	القضايا المتراكمة	القضايا المتعلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة
1998	131	*	*	50	31	19	81	
1999	196	*	*	63	31	32	133	
2000	321	188	133	175	44	131	30	103
2001	237	134	103	107	33	16	130	
2002	429	358	71	260	203	45	42	127
2003	575	406	169	267	136	86	45	307
2004	876	569	307	422	243	105	74	454
2005	819	366	453	569	257	184	128	250
2006	768	518	250	417	217	140	60	351
2007	943	592	351	541	381	177	46	402
2008	969	567	402	533	419	28	86	436

ملحق رقم (٣) مؤشر الفعالية (Efficiency) حساب تكاليف الملفات التي فتحت عام ٢٠٠٨، مقارنة مع تكاليف متحفظة في القطاع الخاص.

مجموع تكلفة الملفات	تكلفة الملف في القطاع الخاص \$	عدد الملفات	نوع القضايا
19250	350	55	حرية التنقل والسفر
4200	350	12	زيارات أهالي المعتقلين
21000	3000	7	قضايا الأراضي
212500	2500	85	هدم المنازل
448500	1500	299	قضايا العائلة
25000	5000	5	قضايا المحاسبة العامة
76500	1500	15	قضايا إجراءات إدارية ومتروعة
80000	50	1600	الإستشارات
886950			المجموع

٤. دراسة حالة: قضايا المصلحة العامة

البدو

بدأت حكومة الاحتلال بحملتها المنظمة التي تستهدف البدو منذ منتصف السبعينات، حيث بدأت بتجميع البدو شرق القدس في منطقة العيزرية (خارج حدود البلدية)، وذلك من أجل توسيع مستوطنة معالي ادوميم، ثم امتدت الحملة إلى مناطق مختلفة جنوب الخليل في بيت لحم، ومن ثم امتدت إلى منطقة أريحا والأغوار.... الخ.

استهدفت هذه الحملة التجمعات البدوية المتواجدة في منطقة C، ومعظم هذه التجمعات تعيش نمط الحياة البدوية حيث يعتمدون في حياتهم على تربية المواشي، وكان واضحاً أن هدف الحملة الإسرائيلية هو تفرغ المنطقة C من الفلسطينيين، من أجل تطوير وتوسيع المستوطنات بهدف خلق واقع سياسي يعفي دولة الاحتلال من واجباتها بموجب المواثيق الدولية ومن التزاماتها بالاتفاقيات السياسية مع الجانب الفلسطيني المرعيه دولياً.

لقد رأى المركز في هذه الحملة وبمعزل عن المغزى السياسي لها، انتهاكاً خطيراً لكل المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق السكان الأصليين في الحفاظ على نمط حياتهم الخاصة وكذلك اعتداء خطيراً على حق الملكية، باعتبار أن المناطق التي يتم تهجير البدو منها هي أراضي فلسطينية وإن كان جزء منها مصنفاً على أنها أملاك دولة.

وفي هذا السياق فقد عمل المركز خلال سنة ٢٠٠٨ على تنفيذ مجموعة من الفعاليات لمساعدة البدو في مواجهة خطر التهجير وحرمانهم من ممارسة نمط حياتهم، ويمكن تلخيص هذه الفعاليات في النقاط التالية:-

أولاً: المساعدة القانونية.

١. تبنى المركز مجموعة من القضايا الفردية في مناطق الأغوار وأريحا ومنطقة الخليل، وشرق القدس ورام الله. معظم القضايا تتعلق بمتابعة أوامر الهدم أو الإخلاء التي كانت توجه للبدو من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث نجح المركز في تجميد هذه القرارات باستثناء قضية واحدة تم توكيلنا بها في مراحل متأخرة جداً.

٢. تبنى المركز قضية جماعية لعرب الكعابنة المتواجدين غرب مدينة أريحا، حيث توجه المركز إلى محكمة العدل الإسرائيلية، وحصل على أمر احترازي يجمد تنفيذ أوامر ترحيل لأكثر من ٣٠ عائلة بدوية.

٣. توجه المركز بالتماسات للمحكمة العليا ضد ترحيل أكثر من ١٠ عائلات بدوية تقييم في منطقة الجيب شمال القدس، حيث نجح المركز في الحصول على أمر احترازي لتجميد قرار الهدم والترحيل.

٤. توجه المركز ببعض الالتماسات الفردية ونجح في الحصول على أوامر احترازية جمعت بموجبها قرارات الترحيل.

٥. نجح المركز في منع هدم المدرسة الوحيدة في الأغوار المخصصة لأبناء عشيرة الرشايدة، وبعض العشائر الأخرى حيث كانت الإدارة المدنية قد أصدرت أمراً بهدم المدرسة، وبعد متابعة القضية من قبل محامي المركز تم إلغاء أمر الهدم.

ثانياً: الدعم والمناصرة

١. نظم المركز مجموعة من اللقاءات العامة مع البدو من أجل التضامن معهم وشرح الطرق القانونية المتاحة لمواجهة الترحيل القسري الذي يتعرضون له.
٢. قام المركز بمراسلة عدة جهات رسمية فلسطينية، ومن ضمنها مجلس الوزراء الفلسطيني من أجل حثهم على تقديم العون والمساعدة للمشردين، ومن أجل الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف الحملة العنصرية التي يمارسها ضد البدو، ووضع موضوع البدو على اجندة اللقاءات السياسية.
٣. شارك المركز في عدد من الاجتماعات مع مجلس الوزراء الفلسطيني، من أجل توجيه الأنظار للخطر الذي يتعرض له البدو.
٤. قام المركز بحملة إعلامية ضد الحملة العنصرية الإسرائيلية ضد البدو.
٥. يقوم المركز حالياً بعمل كتيب إرشادات، وشرح مبسط لمشكلة البدو بالتعاون مع مؤسسة أخرى.
٦. قام المركز بعقد لقاءات مع ممثلي هيئات دولية، وتقديم جزء من التقرير الخاص للأمم المتحدة لمساءلة إسرائيل أمام لجنة حقوق الإنسان.

ثالثاً: الحملة الشعبية لمناصرة المهجرين قسراً

يقوم المركز بالتعاون مع بعض المتطوعين من البدو، وغيرهم لإطلاق حملة شعبية لمناصرة البدو في مواجهة التهجير القسري. وفي خطة عمل المركز للعام القادم العمل على تنفيذ هذه الحملة، التي يأمل من خلالها تنظيم حملة تضامن محلي ودولي لمناصرة البدو ومنع تهجيرهم.

مؤشرات النجاح

١. بالرغم من اشتداد الحملة الإسرائيلية ضد البدو في السنة الأخيرة إلا أن عدد العائلات التي تم تهجيرها انخفض كثيراً بسبب التدخل القانوني.
٢. من مراجعتنا للوضع في السنوات الخمس الأخيرة، التي سبقت عمل المركز في مساعدة المهجرين قسراً، لاحظنا أن المؤشرات كلها تشير إلى تغيير نوعي في القرارات التي حصل عليها مركز القدس لصالح البدو.
٣. أصبح مركز القدس مرجعاً سواء للحصول على معلومات أو لمعرفة الاحتياجات لمعظم المؤسسات والأفراد المهتمين بموضوع التهجير.

٥. دراسة حالة: قضايا هدم المنازل

تقوم السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية بسياسة ممنهجة في التضييق على المواطنين، وفي كل مجالات الحياة متجاهلة بذلك كل الاعراف والقوانين والمعاهدات الدولية والقانون الدولي الإنساني والمتعلقة جميعها بحماية حقوق المدنيين، وذلك باعتبار إسرائيل سلطة محتلة وفقاً للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحق في السكن تواصل السلطات الإسرائيلية، ملاحقة السكان الفلسطينيين وهدم منازلهم ومنشآتهم العمرانية وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، وذلك في ظل سياسة مدروسة ومخطط لها تهدف في نهايتها إلى السيطرة على مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك لأغراض استيطانية ولنقل مستعمرين جدد من داخل إسرائيل واسكانهم واستيطانهم في أراضي الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف والتي حظرت ومنعت السلطة المحتلة من نقل سكانها واسكانهم في المناطق المحتلة، هذا ناهيك عن هدف السلطة الإسرائيلية في إقامة معسكرات عسكرية وشق طرق جديدة لخدمة المستوطنين والذين يبلغ عددهم في الضفة الغربية وفقاً لآخر الإحصائيات قرابة نصف مليون مستوطن.

وفي سبيل ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بتغيير وقلب النظام القانوني لخدمة أغراضها في هذا الاتجاه، حيث كانت ومازالت تعتمد على الأنظمة والمخططات التي صدرت في فترة الانتداب البريطاني، والتي قسمت الضفة الغربية بموجبها إلى مناطق شمال ووسط وجنوب، والتي يرمز لها (RJ5، S15، RJ16)، حيث أنه وبعد مرور ما يقارب ٦٠ عاماً مازالت السلطة الإسرائيلية تطبق هذه الأنظمة، وذلك لملاحقة السكان الفلسطينيين بحجة البناء بدون ترخيص. غير أبهة بالحاجات والنمو السكاني والذي هو في تطور مستمر، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار العديد من الأوامر العسكرية في هذا الخصوص بالإضافة إلى تعديل قانون البناء والتنظيم الأردني بما يتناسب ومصحتها، حيث الغت حق ممثلي التجمعات السكانية في المشاركة في أعمال التخطيط الهيكلي واللجان التنظيمية والتي يتعلق عملها في إيجاد الحلول السكانية، وجعل المخططات الهيكلية تستوعب الحاجة السكانية وفقاً للأنظمة والقوانين.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وتقسيم الأراضي إلى مناطق مصنفة أ، ب، ج، أصبحت كامل المساحة المصنفة ج خاضعة إدارياً وأمنياً للسلطة الإسرائيلية مازاد الأمر سوءاً وتعقيداً حيث أصبح هناك أكثر من ١٥٠ تجمعاً سكانياً جميعها واقعة في المنطقة المصنفة ج، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة ١٥٠ ألف مواطن، حيث أن هذه التجمعات جميعها معرضة للملاحقة بحجة البناء بدون ترخيص والهدم في نهاية الأمر.

كذلك الحال في الأبنية الواقعة على الحدود بين منطقتي ب و ج والتي أصبحت جميعها مهددة بالهدم وملاحقة من قبل السلطات الإسرائيلية.

والسبب في ذلك أن السلطة الإسرائيلية وقبل توقيعها على إتفاقية أوسلو مع م.ت.ف، أبقت على القرى والمدن الفلسطينية ضمن مخططات هيكلية ضيقة، حيث تعاني تلك التجمعات السكانية أصلاً ضيقاً في المخططات الهيكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني الذي هو

في زيادة وتطور مستمر، وبسبب السيطرة الكاملة للسلطة الإسرائيلية على المناطق المصنفة ج، فإن التجمعات السكانية الفلسطينية أصبحت مكتظة وذات كثافة سكانية عالية، حيث أن السلطات الإسرائيلية لاتسمح بالتوسع في المخططات الهيكلية بحكم سيطرتها على المناطق ج الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خلق تجمعات سكانية ذات كثافة عالية، وارتفاع في اسعار الأراضي والشقق وهذا ما يدفع الفئات الأقل حظاً إلى البناء في المناطق المصنفة ج، وبالتالي يتعرضون لملاحقة السلطات الإسرائيلية وهدم منازلهم بحجة البناء بدون ترخيص.

ومثال على ذلك، قرية العقبة التي تقع جنوب طوباس والتي تعتبر أحد التجمعات السكانية الغير معترف بها أصلاً من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث يبلغ تعداد هذه القرية قرابة ٣٥٠ فرداً بعدما هجر وشرد ضعفا العدد من العائلات جراء الاصابات الكثيفة من التدريبات العسكرية الاسرائيلية وعدم قدرتهم على بناء مساكن، وهم أصحاب جميع الملكيات بما فيها الأراضي المطوية والموجودة سجلاتها في دوائر الإدارة المدنية.

بالإضافة إلى البيوت السكانية يوجد في تلك القرية العديد من المرافق العامة، كالمدرسه وروضة للأطفال ومستوصف صحي والمجلس القروي ودور العبادة، حيث يمارس السكان في تلك القرية حياتهم اليومية، ويمارسون أعمالهم الزراعية والأعمال المختلفة، وحتى الآن ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بهذه القرية. ومن المهم الإشارة إلى انه وبعد صدور قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية، ومن خلال بعض المحامين الإسرائيلين من القطاع الخاص، ويتمويل من مؤسسة إعادة البناء - الامريكية، يقضي هذا القرار بالمصادقة على هدم ما مجموعه ٨٠٪ من المنازل والمنشآت الزراعية في قرية العقبة، توجه المجلس القروي للمركز من أجل طلب المساعدة القانونية العاجلة و بناءً عليه فقد تبنى المركز القضية.

ومن الجدير ذكره أن جميع البيوت السكنية وجميع المرافق العامة في القرية مهددة بالهدم بحجة البناء بدون ترخيص، حيث قمنا ولانزال في الوحدة القانونية في المركز بمتابعة تلك القضايا أمام اللجان والمحاكم الإسرائيلية.

والعمل الآن جار وبالتعاون مع المجلس القروي على إعداد مخطط هيكل جديد وفقاً للقانون والأنظمة السارية، من أجل حماية المنشآت العمرانية في القرية، وبالتالي تثبيت السكان فيها.

١. دراسة حالة: قضايا العائلة.

أ. قصة السيدة م. خ

م.خ سيدة مقدسية سافرت الى الولايات المتحدة سنة ١٩٩١، حيث بدأت تعليمها في ولاية تكساس وحصلت على فيزا للطلاب الغير مهاجرين. وخلال وجودها في امريكا تزوجت من مواطن فلسطيني من سكان غزة يحمل جنسية امريكية وانجبت خمسة اولاد.

خرجت م.خ من إسرائيل بموجب تأشيرة خروج تم تمديدتها لغاية سنة ١٩٩٥، عندها عادت الى القدس ومددت تأشيرة الخروج لثلاث سنوات اضافية لغاية سنة ١٩٩٨.

يقضي القانون الإسرائيلي فيما يتعلق بحق الإقامة لسكان القدس الشرقية انه اذا خرج احدهم خارج البلاد مدة ٧ سنوات (ولا يشترط ان تكون سبع سنوات متواصلة وحتى لو كانت متقطعة ولو عاد الى الوطن في زيارات لفترات قصيرة) فإنه يخسر حقه ولا يستطيع العودة الا كسائح أجنبي عليه الحصول على فيزا مسبقاً. تحت هذه الذريعة قررت وزارة الداخلية الإسرائيلية سحب هوية السيدة م.خ، والغاء حقها بالإقامة في اسرائيل والقدس.

السيدة م.خ عادت هي وزوجها واولادها الخمسة الى الاردن سنة ٢٠٠١ وعندها وكنت محامي إسرائيلي لحل مشكلتها واعادة هويتها حتى تستطيع الدخول الى القدس، ولكن للأسف لم ينجح المحامي بذلك.

وفي سنة ٢٠٠٢، قام زوج السيدة م.خ باختطاف اولاده الخمسة والعودة الى أمريكا تاركاً ورائه زوجته التي لا تملك الا وثيقة سفر اردنية ولا تستطيع بموجبها للحاق به لأمريكا او الدخول الى القدس عند اهلها.

ونتيجة لذلك فإن الحالة الصحية والنفسية للسيدة م.خ اصبحت متردية، وهي تعالج منذ ذلك الوقت في مصحة عقلية في عمان حيث تعاني من انفصام مزمن في الشخصية لقد وكل أهل السيدة م.خ محامي ثاني سنة ٢٠٠٤ إلا أنه لم ينجح هو الآخر بحل مشكلة ادخال م.خ لزيارة اهلها. تبنت الوحدة القانونية في مركز القدس للمساعدة القانونية قضية السيدة م.خ، ورفعت التماساً ضد وزارة الداخلية الإسرائيلية رقم ٠٨/٨٢٥٢. وقد تقرر أثر ذلك ان تقوم وزارة الداخلية بدراسة طلب زيارة م.خ، وفي حال عدم وجود منع أمني او شرطي، فسوف يسمحوا لها بالدخول الى القدس شريطة ان تودع مبلغ ٢٥,٠٠٠ شيقل وذلك لضمان خروجها خارج إسرائيل.

تجدر الإشارة الى ان عودة م.خ إلى البلاد ومكوئها سنتان متواصلتان فيها، يعيد لها حقها في الإقامة وتستطيع إسترجاع هويتها. ومن هنا، فإن ادخال م.خ بموجب تصريح زيارة هو المفتاح الوحيد لاستعادة هويتها المقدسية.

لا.دراسة حالة: قضايا حرية الحركة

كانت السياسة الإسرائيلية المطبقة ولازالت تعتبر حركة الفلسطينيين من المناطق المحتلة منحة تمنحها وتمنعها كما تشاء وتستخدمها كواحدة من مجموع العقوبات الجماعية التي تمارس على نطاق واسع وبشكل مستمر منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧.

تصاريح الدخول إلى إسرائيل

في السنوات الثلاث الأخيرة باتت تتضح معالم سياسة جديدة فيما يتعلق بحرية الحركة، خصوصاً في الجانب المتعلق بتصاريح الدخول إلى إسرائيل، أو التنقل ما بين الضفة

الغربية وقطاع غزة. هذه السياسة وحسب ما تفيد به مؤشرات الإحصائيات الرسمية سوف تؤدي بالنهاية إلى منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل بشكل كامل. وكذلك الفصل التام ما بين قطاع غزة والضفة الغربية والتي نصت الاتفاقيات المرحلية على أنها وحدة جغرافية واحدة.

ما قبل الأحداث الأخيرة في قطاع غزة واستيلاء حماس على السلطة بالقوة، كانت إسرائيل تسمح لعدد مقلص جداً بالتنقل ما بين غزة والضفة، وعدد أقل من ذلك كان يسمح فقط له بالدخول إلى إسرائيل ضمن ما يسمى بالحالات الإنسانية. بعد أحداث غزة، أصبح المنع شاملاً ويسمح بتنقل بعض الأشخاص حسب ما يراه القائد العسكري الإسرائيلي، بالتنسيق مع الجهات الرسمية الفلسطينية وسمحت باعطاء حق الاعتراض أو التوجه للقضاء الإسرائيلي، ومن الحالات التي تقدم به فلسطينيون إلى القضاء من خلال مؤسسات قانونية إسرائيلية، كانت النتيجة أن صادقت « المحكمة العليا الإسرائيلية على سياسة الحكومة وأقرت بمنع وصول طلاب غزة إلى الضفة الغربية من أجل إكمال دراستهم في الجامعات الفلسطينية.

وبشكل متزامن أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في الإدارة المدنية الإسرائيلية تعليمات جديدة تتعلق بدخول المواطنين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية إلى إسرائيل. هذه التعليمات تقضي بأن يقدم الراغب في دخول إسرائيل طلباً إلى الإدارة المدنية مرفقاً بمجموعة من الوثائق والأوراق التي تبرر دخول إسرائيل، وإذا رفض طلبه فعليه أن يتقدم بطلب خاص من خلال المشغل الإسرائيلي أو الغرفة التجارية، إذا كان تاجراً أو من خلال المؤسسة التي يعمل بها، وهذا الطلب يقدم إلى نفس الجهة التي رفضت طلبه في المرة الأولى. وإذا رفض طلبه ثانية يكون الرفض نهائياً ولا مجال للتقدم باعتراض قانوني ضده، وهذا باختصار يعني:-

ترك القرار بيد الجهات الأمنية لتقرر في الطلبات وأيضاً نفس الجهات هي التي تقرر ثانية، وهذا ما يتعارض مع أبسط قواعد التقاضي المعروفة في العالم، ويعني:

١. حرمان الفلسطينيين من التقدم باعتراضات قانونية ضد حرمانهم من دخول إسرائيل ضد الذرائع التي يستخدمها القائد العسكري للمنع.

٢. حرمان آلاف العمال والمرضى والطلاب من مصادر عملهم أو علاجهم أو تعليمهم. وبالتالي تفاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق الفلسطينية.

الاستنتاج الرئيسي من هذه الإجراءات، أن لا علاقة للأمن بموضوع تقييد الحركة. بل إن ذلك مرتبط ارتباطاً رئيسياً بتخلي إسرائيل عن مسؤولياتها كدولة احتلال حسب القانون الإنساني الدولي وكل موثيق حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت فإنها ترفض أن تتخلى عن مبدأ الاحتلال.

٨. الفصل التحسفي

شهدت حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية كما أوضحنها في المقدمة تدهوراً كبيراً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. حيث أعطيت الأجهزة الأمنية في كلتي المنطقتين صلاحيات أكبر لملاحقة المعارضين سواء الأفراد أو المؤسسات. وقامت وزارة الداخلية بمجموعة من الإجراءات التي استهدفت إعاقة عمل أو الإغلاق الكامل لبعض المؤسسات

الأهلية والخيرية العاملة في المناطق الفلسطينية، بحجة أن هذه المؤسسات تعمل بشكل مخالف لقانون الجمعيات رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، الساري المفعول في المناطق الفلسطينية، وزادت ظاهرة الاعتقال السياسي، وفي تطور لاحق طالت الإجراءات التعسفية الموظفين في الوظيفة العمومية، حيث صدرت قرارات بفصل العشرات.

ولكون هذه الإجراءات اتخذت طابع رد الفعل حيث تقوم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بمجموعة من الإجراءات ضد أنصار حماس إذا قامت حكومة حماس المقالة في قطاع غزة بأي إجراءات ضد أنصار السلطة الفلسطينية هناك، والعكس صحيح. لهذا السبب اتخذت هذه الإجراءات الشكل العشوائي التعسفي فقد عوقب أشخاص حرموا من بعض حقوقهم الدستورية أو أغلقت جمعيات ليس فقط أنها لم تخالف أي قانون بل أحياناً ليست مصنفة في خانة المعارضة.

وبسبب مخالفة هذه الإجراءات للقانون الفلسطيني ولكل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة العهدين الدوليين المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد نشط المركز في مواجهة هذه الإجراءات، بداية من خلال بعض الانتقادات الخاصة بحقوق الإنسان، مثل الائتلاف الفلسطيني من أجل الحريات العامة، والائتلاف الفلسطيني المناهض لعقوبة الإعدام، والائتلاف ضد التعذيب، وكذلك من خلال شبكة المنظمات الأهلية.

ولكن تفاقم الأوضاع دفع المركز لتبني قضايا تتعلق بالفصل التعسفي من الوظيفة العمومية، وكذلك تبني بعض القضايا المتعلقة بإغلاق أو تجميد عمل بعض المؤسسات الخيرية والأهلية.

في مجال الفصل التعسفي تبني المركز ٤٠ قضية للعام ٢٠٠٨، وكذلك فقد وضع المركز في خطته للعام القادم ٢٠٠٩ تبني عدداً آخر من القضايا.

في المرحلة الحالية فإن هذه القضية تعالج من خلال المحكمة العليا الفلسطينية، صاحبة الاختصاص للطعن في القرارات الإدارية.

4. حملة استعادة جثامين الشهداء والمفقودين

دأبت الحكومة الإسرائيلية، وسلطاتها الاحتلالية، منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية في ١٩٦٧/٦/٥، على احتجاز جثامين لشهداء فلسطينيين وعرب، ممن شاركوا في حقهم في مقاومة الاحتلال، أو ممن قامت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية باغتيالهم. وهي مازالت تحتجز المئات من هذه الجثامين في ما يعرف بمقابر الأرقام، أو في ثلاجات حفظ الموتى، لا بل أن السلطات القضائية قد أصدرت على بعض هذه الجثامين، أحكاماً بالسجن وصل بعضها أحكاماً بالمؤبد وعشرات أخرى من السنين.

سلوك حكومة إسرائيل هذا إ تجاه الشهداء الفلسطينيين والعرب، ليس غريباً عن مجمل ما سلكته منذ إقامتها في العام ١٩٤٨، فلم يصدر عن مؤسساتها ما ينظم تعاطيها مع جثامين الشهداء وضحايا حروبها على الدول العربية والفلسطينيين حتى العام ١٩٧٦، سوى الأمر العسكري

الذي أصدرته قيادة الأركان العامة في ١٩٧٦/٩/١، والذي حمل الرقم ٣٨٠١٠٩ وتعلق بتعريف الجثث، نزع الوثائق والأغراض من على الجثث، وترقيم الجثث والقبور.

غير أن السلوك العملي لحكومات إسرائيل وسلطاتها الاحتلالية، لم يلتزم بهذا الأمر الذي حاول واضعوه ملامسة ما نصت عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، فطالما تذرعت السلطات الإسرائيلية برفضها تسليم جثث الضحايا لذويهم، باعتباريات ردع الآخرين عن مقاومة احتلالها، كما وللحيلولة دون أن يتحول تشييع جنازاتهم إلى مهرجانات سياسية للقوى والحركات المناهضة للاحتلال. ولم يتورع محامو النيابة أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية عن الإعلان عن معارضة تسليم الجثث لذوي الضحايا، حتى يتم استخدام الجثث كأوراق مساومة في التفاوض على عمليات تبادل الأسرى، وهو ما وصفته المحكمة الإسرائيلية العليا بالأمر غير المرضي.

ولا تكتفي السلطات الإسرائيلية، بالانتكاس للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، باحتجازها لجثامين شهداء فلسطينيين وعرب، وإصدار أحكام بالسجن على بعضها، بل أنها تمعن في مخالفتها، من خلال دفن الجثث في مقابر تعرف بمقابر الأرقام ولا يزيد عمق الواحدة منها عن ٥٠ سنتيمتراً، ما يعرضها للانكشاف بفعل العوامل الطبيعية، فتصبح عرضه لنهش الوحوش والكلاب الضالة، فيما تتعرض الجثث المحتجزة في التلجعات للتلوث وانبعاث الروائح، بسبب عدم تطبيق المعايير الصحية على هذه التلجعات.

إن سلوك وممارسات حكومة إسرائيل، وسلطاتها الاحتلالية، بحق جثامين ضحايا حروبها، هو عمل غير مسبوق، فليس في عالمنا من لا يزال يعاقب الإنسان وينتقم منه، حتى بعد موته، ومن يتعمد مضاعفة معاناة ذوي الضحايا بحرمانهم من حقهم في تشييع أحبائهم، ودفنهم، وفقاً لتقاليدهم الدينية، وبما يليق بالكرامة الوطنية والإنسانية، سوى حكومة إسرائيل، وسلطاتها الاحتلالية.

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان «مساعدة»، الذي قدّر حجم الانتهاك الإسرائيلي على هذا الصعيد، قرر مع مطلع أيار/ مايو ٢٠٠٨، إطلاق حملة وطنية تهدف إلى استرداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزة في ما يعرف بمقابر الأرقام وتلجعات حفظ الموتى، والكشف عن مصير المفقودين حتى يتمكن ذويهم من تشييعهم ودفنهم، وفقاً للتقاليد الدينية وبما يليق بكرامتهم الوطنية والإنسانية. وهو هدف مكفول في القانون الإنساني، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، سيما ما جاء في المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الأولى، والمادة ١٢٠ من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة. ولتحقيق هذا الهدف، فقد أقر مركز القدس، خطة تقوم على حصر عدد الجثامين المحتجزة، وحصر عدد المفقودين الذين ترفض إسرائيل الكشف عن مصيرهم، وتوثيق ذلك من خلال استمارتين أعدتا خصيصاً لهذا الغرض، ومن ثم توجيه الأنظار إليها من خلال تأسيس جسم منظم من ذوي الضحايا، يكون عماداً لتفعيل الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي، ولبناء قوة ضغط على حكومة إسرائيل بمختلف الوسائل، القانونية والدبلوماسية والجماعية والاحتجاجية، تطالب بتحرير جثامين الضحايا وحتى يتمكن ذويهم وأحبائهم، من تشييعهم ودفنهم بما يليق بهم من تكريم أقرته الشرائع السماوية، وشرعة حقوق الإنسان.

لاقى الإعلان عن الحملة في وسائل الإعلام المحلية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢، اهتماماً واسعاً لدى ذوي الضحايا من الشهداء والمفقودين، ورأوا فيها إخراجاً ملفطالماً شكل إهماله ونسيانه مصدراً لعدابهم، كما أبدت مؤسسات رسمية وأهلية، قانونية وإعلامية، اهتماماً واستعداداً للتعاون والشراكة في هذه الحملة. وقد عقد المركز عدداً من اتفاقيات التعاون والشراكة لتحقيق أهداف الحملة والتي من بينها اتفاقية مع شبكة أمين الإعلامية، والأرشيف الوطني الفلسطيني التابع لمجلس الوزراء، ومكتب الناطق الرسمي باسم الحكومة، والإذاعة الفلسطينية، ورايو وتلفزيون أمواج، ورايو طريق المحبة، ومؤسسة أسر الشهداء، والجمعية الفلسطينية لحقوق الأرض والإنسان (غزة)، وصندوق الدعم القانوني للفلسطينيين (لبنان) ولجنة الحريات في نقابة المهندسين (الأردن).

أعمال التحضير لإطلاق الحملة، ابتدأت بدعوة ذوي الضحايا إلى اجتماعات على مستوى المحافظة لمناقشة الحملة وأهدافها وبلورة خطط لتحركاتها على مختلف الأصعدة، كما ولانتخاب لجان متابعة محلية على صعيد المحافظة، أنجز منها خلال الفترة الواقعة من ٢٠٠٨/٨/٢٣-٧/١٠، ثمانية اجتماعات شملت كافة محافظات الضفة الغربية، وفي وقت لاحق تمت الدعوة لاجتماعات شملت محافظات قطاع غزة، وبمحصلة هذه الاجتماعات بلغ مجموع من تم انتخابهم فيها ٦٠ عضواً. وقد انتدبت كل من لجان المحافظات مندوباً أو أكثر لعضوية لجنة المتابعة الوطنية التي بلغت عضويتها من الضفة وغزة ٢٥ عضواً، جميعهم من ذوي الضحايا عدا ممثلاً مركز القدس للمساعدة القانونية الذي انتخب منسقاً للحملة.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاجتماعات، جرى الإعداد لإطلاق موقع الكتروني خاص بالحملة، بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية، وبهدف أن يكون منبراً للتعريف بقضية الشهداء المحتجزة جثامينهم، والمفقودين الذين ترفض إسرائيل الكشف عن مصيرهم، وليكون منبراً للتضامن والتعاون مع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان العربية منها والإقليمية والدولية. وعند الإعلان عن إطلاق الموقع باللغة العربية في ٢٠٠٨/٨/٢٧، بلغ عدد الاستثمارات المحملة زهاء ١٧٠ استثماراً، فيما يبلغ عددها الآن زهاء ٢٠٩ استثماراً، ومن المنتظر ارتفاع العدد بقدر ما تصل الحملة إلى أعداد جديدة من عائلات الضحايا، وتجاوز عدد زواره حوالي الأربعة آلاف زائر. ومن المنتظر أن يتم خلال الأسابيع القادمة إنجاز ترجمة عدد من المواد التي تعرف بالقضية والحملة وأهدافها إلى الانجليزية لتحميلها على الموقع.

وبموازاة ذلك، فقد كلفت الدائرة القانونية بمركز القدس، أحد محامياها دراسة عشرات الملفات مكتملة البيانات، بهدف المتابعة القانونية، وقد بدأت الدائرة القانونية بالمراسلات اللازمة مع الجهات القضائية المختصة الإسرائيلية، وتقيد التقديرات الأولية للدائرة القانونية، عن صعوبات محتملة، ليس أقلها، الشروط التعجيزية التي تضعها أجهزة الأمن الإسرائيلي ومن بينها اشتراط تحميل ذوي الضحية تكاليف فحص DNA، ناهيك اشتراطها على السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم وقوع أي فوضى أو إخلال بالأمن عند تشجيع جثامين الضحايا!

ولضمان الطابع الوطني للحملة، فقد بعثت لجنة المتابعة الوطنية للحملة بمذكرات، وعقدت لقاءات، مع مختلف مكونات النظام السياسي الفلسطيني، شملت هذه المذكرات، رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، ولجنة التنسيق المركزية للقوى الوطنية، ووزارة شؤون الأسرى والمحررين، ورئيس مجلس الوزراء الفلسطيني، الذي من المنتظر أن يلتقي لجنة متابعة الحملة، وأمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى مخاطبة عدد من المؤسسات الحقوقية المحلية، وتضمنت المذكرات دعوة هذه الجهات، كل وفق اختصاصها، إلى العمل على تبني الحملة وأهدافها، والمشاركة في نشاطاتها الجماهيرية، كما وإلى مخاطبة مثيلاتها العربية والإقليمية والدولية للانضمام لحملة الضغط على حكومة إسرائيل، للإفراج الفوري عن جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب وتمكين ذويهم وأحبائهم من تشييعهم ودفنهم بصورة لائقة.

العديد ممن تحت مخاطبتهم أو الاجتماع بهم، ابدوا استعداداً لتلبية مطالب الحملة، بما في ذلك وعد وزير شؤون الأسرى والمحررين بتغطية احتياجات مادية للنشاطات الجماهيرية للحملة. وهو وعد ذو أهمية خاصة في حالة تلبيته، نظراً لعدم وجود موازنة تغطي تكاليف واحتياجات الحملة ونشاطاتها الجماهيرية والإعلامية. وعلى هذا الصعيد فإن قيادة الحملة ستسعى لتجنيد المال اللازم من مؤسسات أهلية وخاصة لتغطية تكاليف نشاطاتها.

مع بداية تشرين أول/ أكتوبر، اعتبرت قيادة الحملة، الإنجازات المحققة، أرضية تمكنها من إطلاق سلسلة من النشاطات الجماهيرية، والاحتجاجية، إلى جانب سلسلة أخرى من فعاليات الضغط القانوني والدبلوماسي على حكومة إسرائيل. وقد وضعت خطة للتحرك الجماهيري الاحتجاجي والضاغط تشمل كافة محافظات الضفة وغزة ابتدأتها باعتصام لذوي الضحايا في محافظة نابلس يوم ١٠/٢٣، واعتصام ومسيرة في محافظة الخليل بتاريخ ١١/٣، والثالثة في محافظة بيت لحم بتاريخ ١١/١٩، والرابعة في محافظة رام الله بتاريخ ١١/٢٠، وخامسة في محافظات غزة حددت للجنة المتابعة فيها التاريخ ما بين ٢٠-١١/٣٠، وسوف تتابع باقي المحافظات لتحديد مواعيد فعاليتها. وسوف تختتم الدورة الأولى من الفعاليات بالمسيرة الوطنية المركزية للحملة والتي حسبما هو مخطط لها، ستتجه إلى مقر الرئاسة الفلسطينية، حيث يلتقيها الرئيس محمود عباس، ليعلن باسم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية عن تبني الحملة وأهدافها، وليعلن عن اليوم الوطني للشهداء المحتجزه جثامينهم والمفقودين.

كما اعتبرت قيادة الحملة أن من الواجبات المطلوب انجازها حتى نهاية العام إقامة تحالفات عريضة مع منظمات حقوقية مدافعة عن حقوق الإنسان عربية وإقليمية ودولية، وإشراكها في حملة الضغط على حكومة إسرائيل، كما والعمل على تطوير مستمر للحملة الإعلامية محلياً والسعي للوصول بها إلى الإعلام الدولي. هذا إلى جانب تفعيل المتابعة القانونية التي تضطلع بها الدائرة القانونية في المركز.

البيانات المالية

بيان-أ

مركز القدس للمساعدة القانونية

بيان المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

٢٠٠٧	٢٠٠٨	إيضاح	
دولار	دولار		
			الموجودات:
٣٠٦,٤٨٣	١٢٩,٨٢٥	٣	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٢٦٣,٤٠٦	٣٥٠,٦٦٣	٤	ودائع بنكية مخصصة
١٤,٨٨٠	٩٣,٢١٩	٥	تبرعات مستحقة القبض و سلف الموظفين
١٠,٦٢٤	١٣,٤٧٥		مصاريف مدفوعة مقدما
١٥,٨٧٥	٣٠,٥٦١	٦	موجودات ثابتة، بالصافي
٦١١,٢٦٨	٦١٧,٧٤٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وصافي الموجودات
			المطلوبات:
٨٨,٦٣٣	٥٨,٥٠٠	٧	مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
٨٠,٤١٤	١٠٦,٧٧٨	٨	مخصص إنقاعات الموظفين
١٦٩,٠٤٧	١٦٥,٢٧٨		مجموع المطلوبات
			صافي الموجودات:
(٢٨,٩٠٣)	(١٥,٠٣٢)		عجز في الوفر العام (بيان ب)
٢٥٤,٢٩٨	٢٣٨,٠٢٧		وفر مؤقت التخصيص (بيان ب)
٢١٦,٨٢٦	٢٢٩,٤٧٠		و قفية مجلس الأمناء
٤٤٢,٢٢١	٤٥٢,٤٦٥		مجموع صافي الموجودات
٦١١,٢٦٨	٦١٧,٧٤٣		مجموع المطلوبات وصافي الموجودات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية ويجب أن تقرأ معها

بيان بـ

مركز القدس للمساعدة القانونية
بيان النشاطات و التغير في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

المجموع		الوفرمؤقت التخصيص دولار	الوفرعام دولار	إيضاح	
٢٠٠٧ دولار	٢٠٠٨ دولار				
٥٤٠,٩٢٢	٤٨٥,٤١٨	٤٨٥,٤١٨	--	١٠	الإيرادات التشغيلية:
١٣,٠٩٤	١٢,٦٤٤	--	١٢,٦٤٤	٩	منح وتبرعات
٥٥٤,٠١٦	٤٩٨,٠٦٢	٤٨٥,٤١٨	١٢,٦٤٤		إيرادات متفرقة
--	--	(٥٠١,٦٨٩)	٥٠١,٦٨٩	١٠	الوفرمحرر من الوفر مؤقت التخصيص
٥٥٤,٠١٦	٤٩٨,٠٦٢	(١٦,٢٧١)	٥١٤,٣٣٣		مجموع الإيرادات التشغيلية
٢٥٠,٤١٨	٣٦٠,٧٥٠	--	٣٦٠,٧٥٠	١١	الرواتب والمصاريف المتعلقة بها
٤,٤٢٥	٧,٨٤٨	--	٧,٨٤٨		رسوم محاكم
٧,٥٣٠	٢١,٩١٥	--	٢١,٩١٥		لوزام مكتب ومصاريف ضيافة
٩,٩١٦	٨,٦٣٥	--	٨,٦٣٥		لوزام برامجية - ورشات عمل
٧,٢٨٨	١٣,٨٣٦	--	١٣,٨٣٦		مواصلات وتنقلات
٦,٠٤٦	٩,٠٢٤	--	٩,٠٢٤		بريد و بريق وهاتف
٥,٧٢٥	٩,٩٩٦	--	٩,٩٩٦		أتعاب تدقيق حسابات
٣٦,٦٥٧	٤٨,٣٠٠	--	٤٨,٣٠٠		مصاريف مقر و صيانة
٩,٩٦٢	١,٦٧٨	--	١,٦٧٨		أتعاب تقييم و تطوير
٣٣٧,٩٦٧	٤٨١,٩٨٢	--	٤٨١,٩٨٢		مجموع المصاريف
٢١٦,٠٤٩	١٦,٠٨٠	(١٦,٢٧١)	٣٢,٣٥١		فائض الإيرادات عن المصروفات
(٧,٠٤٧)	(٥,٠٢١)	--	(٥,٠٢١)		إستهلاكات الموجودات الثابتة
(٥٦٥)	(٨١٥)	--	(٨١٥)		خسائر فروقات عملة
٢٠٨,٤٣٧	١٠,٢٤٤	(١٦,٢٧١)	٢٦,٥١٥		التغير في صافي الموجودات للسنة
--	(١٢,٦٤٤)	--	(١٢,٦٤٤)		المحول لوقفية مجلس الأمناء
١٦,٩٥٨	٢٢٥,٣٩٥	٢٥٤,٢٩٨	(٢٨,٩٠٣)		صافي الموجودات في بداية السنة
٢٢٥,٣٩٥	٢٢٢,٩٩٥	٢٣٨,٠٢٧	(١٥,٠٣٢)		صافي الموجودات في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية ويجب أن تقرأ معها

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (مساعدة)

رام الله

ص.ب: ١٥٦٠

شارع الارسال

عمارة زهرة المصايف الطابق الرابع

هاتف: ٠٠٩٧٢ ٢ ٢٩٨٧٩٨١

خلوي: ٠٠٩٧٠ ٥٩٩ ٢٠٦٤٧٧

فاكس: ٠٠٩٧٢ ٢ ٢٩٨٧٩٨٢

القدس

ص.ب: ٢٠١٦٦

١٤ شارع ابن بطوطة

هاتف: ٠٠٩٧٢ ٢ ٦٢٧٢٩٨٢

فاكس: ٠٠٩٧٢ ٢ ٦٢٦٤٧٧٠

سلفيت

الشارع الرئيسي

تلفاكس: ٠٠٩٧٢ ٩ ٢٥١٧١٠١

E-mail: info@mosaada.org
www.mosaada.org